فروع القانون الدولي العام

عرف القانون الدولي العام تطورا كبيرا أدى إلى اتساع دائرة الروابط القانونية التي يحكمها فأصبح بالتالي يمتد إلى فروع كانت حكرا فقط على القانون الداخلي فانتقلت وأصبحت من فروع القانون الدولي، وكل واحدة منها تنظم مجال من مجالات القانون الدولي، وتختلف تقسيمات القانون الدولي بين فروع تقليدية وفروع حديثة.

المطلب الأول:

الفروع التقليدية للقانون الدولي

يوجد العديد من الفروع التقليدية للقانون الدولي العام وهتي تلك التي كانت سباقة للظهور في المراحل الأولى لنشأة هذا القانون وتتمثل في:

الفرع الأول: قانون التنظيم الدولي (قانون المنظمات الدولية)

وهو ذلك القانون الذي يهتم بكيفية إنشاء المنظمات الدولية وأجهزتها وهياكلها واختصاصاتها وأهدافها، والعلاقة فيما بينها وفيما بين الدول وباقي أشخاص المجتمع الدولي[1]، وعموما تنقسم هذه المنظمات إلى عدم أنواع بحسب معيار التقسية ونج في هذا الشأن مثلا: منظمات حكومية ومنظمات غير حكومية، منظمات عامة منظمات متخصصة، منظمات عالمية ومنظمات إقليمية[2].

الفرع الثاني: القانون الدولي الجوي

يضم هذا النوع القواعد الخاصة باستعمال الفضاء الجوي، لأغراض المواصلات الجوية الدولية، ودور المنظمات والهيئات الدولية في تنظيم هذا الفضاء الحساس بموجب اتفاقيات

---

[1] David Ruzie, Gerard Teboul, droit international public, dalloz, 22eme edition, France, 2013, p 178.

[2] لمزيد من المعلومات عن المنظمات الدولية انظر الجزء أعلاه من المطبوعة.

دولية، لأجل التوفيق بين المصلحة الدولية ومصلحة الدول، أهمها اتفاقية شيكاغو 1944، واتفاقية باريس[3].

الفرع الثالث: القانون الدولي الاقتصادي

يضم هذا الفرع القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول في المجال الاقتصادي والتجاري من اجل الوصول إلى تعاون فعال بين الدول في مجال المبادلات الاقتصادية والتجارية، وخصوصا تسيير الاستثمارات الأجنبية والحلول الممكنة في حالة وجود نزاع.

الفرع الرابع: قانون القضاء الدولي:

هذا الفرع يتعلق بالمحاكم الدولية بأنواعها المختلفة وقت السلم ووقت الحرب، حيث يتناول القواعد الخاصة بهذه المحاكم خاصة كيفية إنشائها، أجهزتها، هياكلها، اختصاصاتها، وهذا بموجب اتفاقيات دولية. مثل: اتفاقية روما 1998 التي تضمنت النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما يمكن ان يطلق على هذا الفرع: قانون الإجراءات القضائية الدولية[4].

النزاع الدولي

(الحل)

سلمي ودي

قضائي

المفاوضات/ الوساطة/ التوفيف/ التحقيق التحكيم (شبه قضائي)

---

[3] عبد الكريم علوان المرجع السابق، ص ص 134-136.

[4] لمزيد من المعلومات بهذا الخصوص انظر: جمعة صالح حسن محمد عمر، القضاء الدولي وتأثير السيادة الوطنية في تنفيذ الاحكام الدلية مع دراسة تحليلية لاهم القضايا الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.

القضاء الدولي: أوقات السلم أوقات الحرب (محكمة العدل الدولية) (المحكمة الجنائية الدولية)

الفرع الخامس: القانون الدولي الجنائي

هذا الفرع يتضمن القواعد المتعلقة بالجرائم الدولية وهي: جرائم الحرب، جريمة الإبادة، جرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان، ويحدد إجراءات محاكمة الأشخاص المتهمين والعقوبات المقررة لها[5].

المطلب الثاني:

الفروع الحديثة للقانون الدولي

نظرا للتطور الذي يعرفه القانون الدولي العام ظهرت فروع جديدة اهتمت بمواضيع جديدة في القانون الدولي ومن بين هذه الفروع نذكر منها:

الفرع الأول: القانون الدولي لحقوق الإنسان

يضم هذا الفرع القواعد المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقت السلم، كما ينظم هذا الفرع الحماية الواجبة لهذه الحقوق خصوصا في مبدأ السيادة الوطنية.

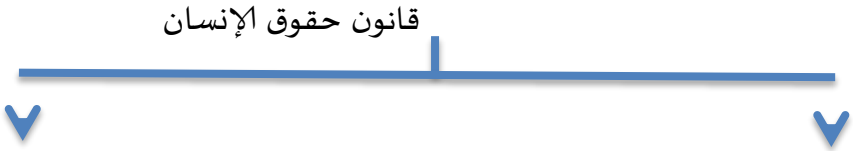

تقرير الحقوق والنص عليها في الاتفاقية الحماية الواجبة لهذه الحقوق والمعاهدات في صورة طوائف لحماية حقوق الانسان.

[5] بدر الدين محمد شبل، الحماية الدولية الجنائية لحقوق الانسان وحرياته الأساسية، دراسة في المصادر والأليات النظرية والممارسة العملية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 [5]

وفي هذا الصدد توجد عدم أنظمة لحماية حقوق الانسان ونذكر بالخصوص نظام الحماية العالمي: (الأممي) ONU الأمم المتحدة[6]. والأنظمة الاقليمية لحقوق الانسان وهي:

- نظام الحماية الافريقي.
- نظام الحماية الأوروبي.
- نظام الحماية الأمريكي.
- نظام الحماية العربي.

الفرع الثاني: القانون الدولي للبحار

يضم هذا الفرع القواعد المنظمة للاستغلال المشترك لثروات البحار والمحيطات ومواردها الحية التي تقع في الماء أو أسفل الماء وبيان حدود ولاية كل دولة شاطئية في مياهها الاقليمية أو باقي المناطق التي تخضع لها أو حتى المناطق التي لا تخضع لها[7].

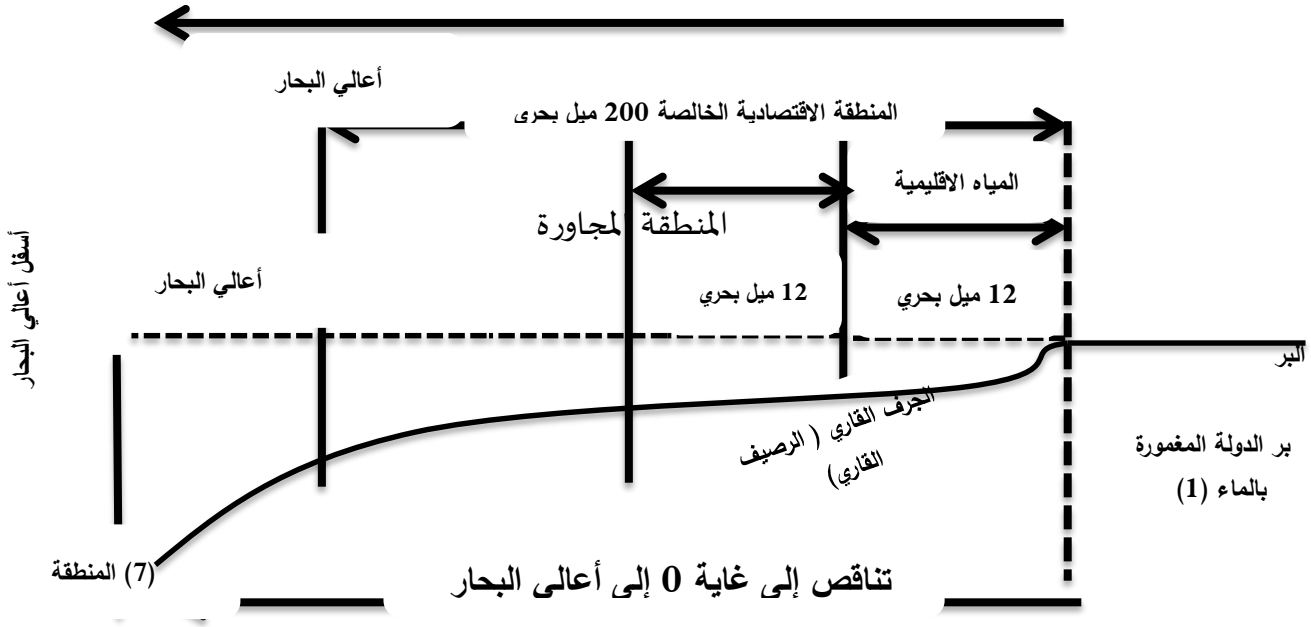

[6] لمزيد من المعلومات عن هذا النظام انظر: اليازيد علي، إنجازات واخفاقات الأمم المتحدة في مواجهة قضايا ومسائل حقوق الانسان، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة عنابة، 2016.

[7] أنظر في هذا الشأن: جمال محي الدين، القانون الدولي للبحار، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2009.

ملاحظة: الدولة الحبيسة: هي الدولة التي ليس لها منفذ بحري مثل: مالي، سويسرا، بإمكانها التنسيق مع الدول المجاورة لاستغلال الفائض من الثروات الحية على غرار الأسماك (الصيد).

الفرع الثالث: القانون الدولي للاجئين

يشمل هذا الفرع مجموعة القواعد والأحكام المنظمة والمتعلقة بالمركز القانوني اللاجئين، من خلال تعريف اللاجئ وتحديد الشروط الواجب توافرها حتى تكون أمام وضع لاجئ، وكذا بيان حقوق هؤلاء اللاجئين والالتزامات المترتبة عليهم أمام الدولة التي يلجؤون إليها، ومن أهم الأحكام المنظمة لوضع اللاجئ: اتفاقية الأمم المتحدة لحماية اللاجئين لسنة 1951.

الفرع الرابع: القانون الدولي الانساني

يضم هذا الفرع القواعد العرفية والاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المتضررين أثناء النزاعات المسلحة خصوصا أولئك الذين لا يشاركون في العمليات الحربية سواء كانوا أشخاص أو كانوا ممتلكات، كما يهدف هذا الفرع إلى جعل الحرب أكثر انسانية بضبط القواعد بين المتحاربين ووضع ضوابط تمنع الاستخدام المفرط للسلاح الأمر الذي من شأنه التقليل من الخسائر.

الفرع الخامس: القانون الدولي الاداري

يضم هذا الفرع القواعد التي تهتم بالوظيفة العامة الدولية والعلاقات القانونية التي تنشأ بخصوص الموظفين الدوليين وهم أولئك الذين يمارسون مهام في المنظمات الدولية، وأصبح لهذا الفرع أهمية في العصر الحديث بسبب ازدياد عدد المنظمات الدولية.

الفرع السادس: قانون الفضاء الخارجي

هذا الفرع يعتبر حديث التكوين ومازال في طور التكوين يضم مجموعة القواعد المنظمة للقضاء الخارجي للحيلولة أمام الطماع في اقسام هذا الفضاء، والعمل على جعله فضاء مشتركا للإنسانية، دون أن تبسط أي دولة سيطرتها عليه مما قد ينجم عنه مشاكل عديدة[8].

الفرع السابع: قانون التحكيم والقضاء الدولي

يضم هذا الفرع القواعد المنظمة الممكنة لحل النزاعات حالا سليما وتتم مباشرة الوظيفة القضائية بأسلوبين: أسلوب التحكيم وأسلوب القضاء. فالتحكيم: هو عرض النزاعات على محكمين من اختيار الأطراف المتنازعة عكس القضاء الدولي: الذي لا يشارك الطراف المتنازعين في وضعه بل هو قائم من قبل ويتجه إليه كل من له نزاع من أجل الوصول إلى حلول قضائية.[9]

الفرع الثامن: القانون الدولي للحدود

هذا القانون يهتم بوضع القواعد المتعلقة برسم الحدود الدولية وتخطيطها عمليا سواء كانت حدود برية أو بحرية كتحديد حدود الجرف القاري، ويضم هذا الفرع عدد من الاتفاقيات وقرارات المنظمات الدولية وأحكام القضاء الدولي كلها في سبيل إرساء الحدود معروفة بين الدول بغية التقليل من النزاعات بين الدول، على اعتبار أن الحدود من أهم مصادر النزاعات بين الدول.

الفرع التاسع: القانون الدولي للبيئة

أصبحت البيئة تحتل مكانة هامة في مجال العلاقات الدولية خصوصا في ظل المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم وتأثيرها على حياة الناس مستقبل البشرية ككل، ولهذا عقد

---

[8] عبد الكريم علوان، القانون الدولي المعاصر، الكتاب الثاني المرجع السابق، ص 131.

[9] لمزيد من المعلومات انظر: اليازيد علي، نوار شهرزاد، الاقضية الدولية المتخصصة، منشورات مخبر الدراسات القانونية والسياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2022.

المؤتمرات الدلية وابرمت الاتفاقيات في أطار القانون الدولي للبيئية هذا الأخير الذي يسعى لوضع قواعد منظمة ومحافظة على البيئة.[10]

[10] لمزيد من المعلمات انظر: محسن افكيرين، القانون الدولي للبيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.